بسم الله الرحمان الرحيم

محاضرة عصرنة قطاع العدالة

تطبيقة الملف القضائي

خطة المحاضرة:

المحور الأول

مقدمة:

الظروف العامة لنشأة المديرية العـــامة لعصرنة قطاع العدالـــــة والاهداف المرجوة منها على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

المحور الثاني

تسليط الضوء على الإنجازات التي قامت بها هذه المديرية العامة بعد خمس سنوات تقريبا من انشائها ،والتي يمكن تقسيمها إلى قسمين:

- قسم **المشاريع المنجزة:** وسنتطرق فيه إلى

1 إدخال الإعلام الآلي على مصلحة صحيفة السوابق القضائية .

2 موقـــع الإنترنت الخاص بـــوزارة العـــدل و بـــوابـــة القانـــون الجـــزائـــري.

3 الجـــــــدول التحليـــــلي والخـــــــريطة القضـــــــــائية.

- **المشاريع في طور الإنجاز:**

1 الشبكة القطاعية للإعلام الآلـــي.

2 تطبيقة متابعة الجمهور العقـــابي.

3 تطبيقة الملف القـــــــــــضائي(عرض تطبيقي) .

المحور الثالث

خاتمة

واجبنا نحو هذه المشاريـــــــع وذلك عن طريق

1 الحفاظ على هذه المكاسب.

2 المساهمة في اثرائـــــها.

مقدمة:

يعتبر إصلاح العدالة احد المحاور الكبرى للإصلاح الوطني الذي التزم به رئيس الجمهورية نظـــرا لأن العدالة هي الشرط اللازم والضروري لأي تقدم أوتطور حضاري من أجل إقامة مجتمع قوي قـــادر على مواجهة تحدي العصر، ولتحقيق هذا الاصلاح قام السيد رئيس الجمهورية بتاريخ 20 اكتوبر 1999 بتنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح قطاع العدالة، هدفها الأساسي هو الوقوف على واقع العدالة وتشخيـــص النقائـــــص التي حالت دون الأداء الأمثل لهذا القطاع ،وبعد ثمانية أشهر مـــن العمل قدمـــت هذه اللجنة بتاريخ 11 جوان 2000 تقريرا إلـــى الـــسيد رئـــيس الجمهوريـــة اقترحت فيه ضرورة القيام باصـــــلاح فعليا للعدالة الجزائريـــة، قـــصـــد مـــسايرتها لديناميكيـــة التغيرات السياسية والإقتصادية التي عرفها العالم عامـــــة و الجزائر خاصة و تكيفها مع متطلبات العصر، ويمكن تلخيص هذه الإقترحات في:

* مراجعة المنظومـــة التشريعيـــة.
* تنميـــة المـــــوارد البشريـــــة.
* اصلاح السجـــــــــــــــون.
* عصرنـــــــــــــــة العدالـــة.

سنقف عند هذا الإقتراح الأخير، وسنسلط الضوء على الأهداف والثمار المرجوة منه.

اذن من بين النقاط التي خلصت اليها اللجنة الوطنية لإصلاح العدالـــة ضـــرورة إحـــداث مديريـــــة عامـــة جديدة مكلفة بعصرنـــة قطاع العدالـــــة فـــي اطـــار إعـــــادة تنظـــيم الإدارة المركزية، نظرا لما تتوفر عليه العصرنـــة في شـــتى الميـــادين مـــن سرعـــــة ودقـــة وفعاليـــة ومردوديـــة فضلا على انها عامـــــــل من العوامل المباشرة في تطوير مناهج العمل التقليدية.

– إن الهدف الاساسي من إحداث هذه المديرية هوالعمل على مواكبة قطاع العدالـــــــــة بعـــصر تكنولوجيات الإعلام والإتصال خاصة الإعلام الآلي.

– إن إدخال هذه التكنولوجيات ليس هدفا في حد ذاته بل وسيلة للوصول الى عدالـــة فـــي متنـــاول المواطن بأكثر فعالية وأكثر شفافية، لأنها تمنح للقاضي وللمتقاضي ولكل موظفي قطـــاع العدالـــة الوسائل التقنية اللازمـــة لإتمام مهامهم على أحسن وجه.

إن عصرنة قطاع العدالة لا تقتصر على تزويد الجهات القضائية بالأجهزة الحديثة على المدى القريب و لا على ادخال الآلية في الأعمال والإجراءات والملفات القضائية على المدى المتوسط، وإنما ستصاحبه جهود منظمة لمراجعة وإعادة النظر في الهيكلة والمناهج الحالية وحتى إعادة صياغة التشريعات القانونية على المدى البعيد.

إن هذه العصرنة تفترض وتشترط ميلاد عقلية علمية جديدة تتناسب مع هذا التزاوج إن صحت الكلمة بين المعرفة القانونية والإعلام الآلي.

ولقد شرعت مديرية عصرنة قطاع العدالة منذ نشأتها في إنجاز عدة مشاريع، والتي يمكن تقسيمها إلى قسمين :

1/ قسم المشاريع المنجزة.

2/ قسم المشاريع في طريق الانجاز.

أولا – <u>المشاريع التي تم انجازها</u>:

1/<u>إدخال الإعلام الآلي على مصلحة صحيفة السوابق القضائية</u>.

يعتبر هذا المشروع المرجعية الحقيقية لمفهوم عصرنة قطاع العدالة في نظر المواطنين، لان الهدف الرئيسي منه هو أداء خدمة عمومية هامة الا وهي تسليم البطاقة رقم 03.

وقبل التحدث عن إدخال هذه الآليىة الجديدة على مصلحة السوابق القضائية، أود استعراض الطريقة القديمة التي كانت تتم بها عملية الحصول على هذه الصحيفة:

أ– <u>بالنسبة للمواطن:</u>

كان لابد على المواطن الإنتقال الى مجلس مكان الميلاد، مما ينجر عليه تضييع الوقت والمال خاصة اذا كان مقر العمل يبعد عن مجلس مكان الميلاد. ونحن ابناء هذه الولاية بالأمس القريب عشنا مرارة الحصول على هذه الصحيفة ،لأنه كان لابد علينا الإنتقال الى مجلس قضاء ولاية سطيف الذي يبعد عنا بحوالي 70/كلم.

ب – بالنسبة للادارة :

كانت الطريقة القديمة تتم عن طريـــــق استخــراج جميع البطاقات المتعلقة بالشخـــص المعني، الأمر الذي يؤدي في كثيير من الأحيان إلى تضييع وقت كبير وفقدان للمعلومات ،رغــم أن البطاقات يتم ترتيبها عن طريق الترتيب الأبجــدي، ولعلنا نتفق جميعنا على النقائص الكبيرة التـــي تميز هذا الترتيب خاصة إذا ماتعلق الأمر بالألقاب العربية التي تتميز بالتشابــه و التداخــل، وقــد تتساءل عـــــن عدد الإحتمالات التي ستضعها حين يتعلق الأمر بشخص غير مدان يحمل لقــب يمكن تأويله على عدة أوجه (مثل بركان و أبركان) هذا بالنسبة لمصالح السوابق القضائية في حــد ذاتها، أما بالنسبة للعمل القضائي فقد تتاجل الجلسات خاصة اذا تعلق الأمر بالموقوفين بسبب غياب صحيفة السوابق القضائية التي يتم طلبها عن طريق البريد العادي . وكذلك تجد جميــع المؤسسات نفس المصاعب للحصول على هــذه الوثيقة.

مــن أجل إزالة هذه العراقيـــل شرعت مديريــة عصرنـــة العدالة في إدخال الإعــلام الآلي على هذه المصلحة وذلك بإنشاء قاعدة معطيات[1] خاصة بتسيير صحيفة السوابق القضائية.

كانت البداية بتزويد المجالس القضائية ببرنامج تسيير صحيفة السوابق العدلية هذا البرنامج مبرمــج بـــ Delphi[2] وبنظـــام تسير قواعــد معطيات[3] Paradox[4] ونظام تــشغيــل Windows[5] وبعــد تجربته قرابة ثلاث سنوات فقد استطاع هذا البرنامج تسيير عملية استخراج هذه الوثيقة بأقل سرعة وأقل تكلفةعلى المستوى المحلي لكل مجلس إلا أنه اثبت عجزا كبيرا في تسيير البطاقات خاصــة حين تعلق الأمر بإنشاء مركز وطني بمديرية عصرنة قطاع العدالة هدفه تسهيل عمليــة الحــصول على هذه الصحيفة في أي نقطة من الوطن، فكان لزوما على مديرية العصرنة إيجاد بــديل لهــذا النظام وتـــــم اختيار نظام Oracle الذي اثبت القدرة العالية في تسيير قواعد المعطيات واحتلاله مكانة عالمية مرموقة في عالم البرمجيات فكبريات الشركات العالمية والبنوك تعتمد على هذا النظام مثل "FRANCETELECOM"

---

[1] يمكن تعريف قاعدة المعطيات من عدة زوايا فمن زاوية الذين يقومون بعملية الحجز فإنها تعني لهم الملف الذي يحفظون فيه المعطيات ويسترجعونها منه متى أرادو ذلك.أما من زاوية الإداري أي الشخص المكلف بتسير المصلحة فهي تعني له الملف الذي يستطيع من خلاله تريتب وتنظيف والاطلاع على كل المعطيات أما من زاوية المبرمج فهي مجموعة الجدوال والروابط التي تربط بين هذه الجدوال وجميع التعليمات التي تستعمل في معالجة المعطيات لتصبح معلومات يمكن استغلالها من طرف الاداري على المصلحةأ و العون المكلف بالحجز.

[2] Delphi معناه باللغة اليونانية معبد وهو وسط تنفيذ يعتمد على لغة باسكال الرياضية بامكانك بواسطته عمل برامج خاصة بك كما أنك تستطيع من خلاله الوصول إلى قواعد المعطيات وإنشاء برامج خاصة بها فهو يدعم تقريبا جميع الأنظمة الخاصة بتسير قواعد المعطيات كما أنه يحتوي على بعضها مثل Paradox.

[3] نظام تسير قواعد المعطيات عبارة عن جميع البرامج التي من خلالها نستطيع إضافة إزالة أو تحيين قواعد المعطيات.

[4] Paradox نظام تسير قواعد معطيات يميل اليه الكثير من المبتدئين موجه خصيصا الى التطبيقات المحلية أي على جهاز واحد ,إذا إخترته في برامج الشبكات فإنك ستواجه معه مشاكل كبيرة خاصة في الوصول المتواقت للمعلومة.

[5] Windows نظام تشغيل يعتبر الاكثر شعبية في العالم نظرا لسهولة استعماله فهو لايحتاج إلى مجهودات كبيرة.

ولقد تم فعلا ذلك فقد تم تهجيير جميع المعطيات (البيانات) من بيئة Paradox الى بيئة Oracle على مستوى عشرة مجالس قضائية، مجلسنا كان له شرف اختياره من بين هذه المجالس الأولى لاختبار هذه التطبيقة الجديدة، وبعد مدة الإختبار الناجحة تم تعميم التطبيقة على مستوى جميع المجالس القضائية الأخرى، وبتاريخ 06 فيفري2004 تم استلام المركز الوطني لصحيفة السوابق العدلية الذي يحتوي على قاعدة معطيات وطنية تجمع جميع قواعد المعطيات المحلية التابعة للمجالس القضائية كما تم مؤخرا إدراج المولودين بالخارج بهذه القاعدة الوطنية.

الامرالذي أتاح لجميع المواطنين الحصول على صحيفة السوابق العدلية من أي جهة قضائية على المستوى الوطني ،و بذلك تم القضاء على جميع المشاكل التي حالت دون الأداء الأمثل لهذه المصلحة القضائية في نظر المواطن.

2/-موقع الأنترنت الخاص بوزارة العدل و بوابة القانون الجزائري:

ماهي الأنترنت ... ؟ ماهي استعمالاتها... ؟ من المتحكم فيها ... ؟

إن الأنترنات هي أكبر شبكة اتصال عالمية، لأنها تربط الجهات الأربع للكرة الأرضية فهي البديل النظري للعالم الجغرافي على السلم المصغرلأنها إختزال الزمن و المسافات، والأنترنات ليست شبكة إتصال واحدة بل هي إتحاد مجموعة من شبكات إتصال فردية و جماعية تحتوي على مجموعة كبيرة من الكمبيوترات المتناثرة في أنحاء العالم.

إن الأنترنات هي الموسوعة المعلوماتية المطلقة التي تحتوي على ملايين النصوص و المواضيع فهي المكتبة التي تضم بين رفوفها كافة المعلومات التي أنجزتها البشرية على مدى القرون المنصرمة، فإن أردت أن تحضى بهذه المكتبة العالمية فكل مايمكنك فعله هو امتلاك حاسوب مزود بمودام و خط هاتفي عادي. ولعلك تتسائل لو لم يستطع العقل البشري ابتكار هذه الاداة، كيف نستطيع جمع الإرث المعلوماتي في مكتبة عادية، اننا بالتأكيد سنحتاج الى عشرات السنين وغابات من الورق لطباعة الكتب و تصنيفهاوتبويبها، ثم قد تسأل نفسك كيف أستطيع أن أحصل على معلومة في هذه الأمواج العاتية من الكتب.

إن الأنترنت ملك لجميع الناس ولهم الحق في الولوج إليها، فهي ليست حكرا على شعب دون آخر، فليس ثمة جهة مسؤولة على إدارتها رغم أن بعض الدول تسعى لتقسيم العالم إلى عالم غني بالمعلومات وعالم آخر فقير بها -كما قسمته من قبل إلى عالم متقدم وعالم متخلف من الناحية الإقتصادية- وذلك بالتحكم في هذه الشبكة العالمية والهيمنة عليها.

ولقد سارعت الهيئات الحكومية والمنظمات العالمية وكبريات المؤسسات والبنوك لإحـــتلال مواقـــــع ضمن هذه الشبكة، ووزارة العدل واحدة من بين الهيئات الحكومية الجزائرية التي أنشأت موقـــــــع لها وموقع كذلك للقانون الجزائري.

2-1/ موقـــــــــع الـــــــوزارة: www. mjustice.dz

هو نـــــــافذة مفتوحة للعدالة الجزائرية على العـــالم، وهـــو وســـيلة فعالـــة فـــي خدمـــة المواطـــــن لأنها تتيح له الإطـــلاع على المعلومات باللغة العربية والفرنسية ذات الصلة المباشرة بالقانـــــــون والعدالة،من بين الخدمات التي يقدمها هذا الموقع مايلـــي:

1-التعريف بقطاع العدالة من تنظيم ومهـــــــام.
2-الأحداث القانونية والقضائية الأساسية .
3-معلومات وزارية للمواطن حول حقوقه المتعلقة بالدستور وحقوقه المدنية.
4- منتدى تبادل أفكار على شكل سؤال وجواب.
5-تقديم مواضيع قضائية لطلاب المهتمين بالقانون و القضاء.
6-وجود روابط مع مواقع قانونية لبعض الدول.
7-قائمة المجالس القضائية والمحاكم التابعة لها مزودة بمعلومات عامة مثل رقم الهاتف والعنوان.

و لإثراء هذا الموقع تسعى الوزارة لخلق نوافذ خاصة بكل مجلس قضائي لعـــرض نـــشاطه وكل المعلومات الخاصة به، ومجلسنا واحد من بين هذه المجالس الـــتي تسعى لإنشاء موقع لها وقد انطلقت هذه العملية على مستوى مصلحة الإعلام الآلي بمجلس قضاء برج بوعريريج ونحن فـــي الخطوات الأخيرة لإكمالـــه.

إن أهم مايميز موقع وزارة العدل هو وجود بريد الكتروني لتسهيل نقل الإرساليات والإطـــــــلاع عليها خاصة تلك التي تتعلق بالاحصائيات والمحاضرات التي تتطلب كمية كبيرة من الورق، أيـــن يعجز الفاكس في كثير من الأحيان على نقلها.
والبريد الالكتروني في الحقيقة شبيه بالبريد العادي مع فارق السرعة والدقة والأمـــــانة والتكلفـــة التي يتميز بها من ناحية ومن ناحيـــة أخـــرى أنـــك فـــي البريـــد الإلكترونـــي تـــستطيع إعـــادة الإطـــــــــــــلاع على الرسائل التي أرسلتها والتي ألغيتها والتي استقبلتها. كماتـــسعى بعـــض المؤسسات الاعلامية إلـــى تزويد علبها الالكترونية بالمؤثرات السمعية والبصرية وبذلك نـــستطيع القول أن الفاكس على شفى حفرة من الاندثارتماما كما كان للفاكس أثـــره في إرسال الـــتلكس فـــي متحف التقنيات القديمة.
ولقد استفادت جميع المجالس القضائية والمحاكم التابعة لها وجميع مديريات الادارة المركزية بعناوين الكترونية للاستفادة من خدمات البريد الالكتروني وعناوين هذه العلب أخذت الشكل التالي:

اسم الجهة القضائية@ MJUSTICE.DZ

وعليه فعنوان علبة البريد الالكتروني الخاصة بمجلسنا مثلا هي:

C-BBA@ MJUSTICE.DZ

وعنوان علبة البريد الالكتروني الخاصة بمحكمة برج بوعريريج مثلا هي:

TRBBA@ MJUSTICE.DZ

2-1/ بوابة القانون الجزائري :

وهو موقع يضع تحت تصرف المهتمين بالقانون كل الوثائق المتعلقة بـــ :

- الاجتهاد القضائي: عبارة عن قاعدة معطيات مزودة بمحرك بحث بمختف الطرق عن قـــرارات المحكمة العليا ومجلس الدولة.
- التشريع: ربط الموقع بموقع الأمانة العامة للحكومة المكلف بالجريدة الرسمية www.jordp.dz والذي يحتوي على جميع الجرائد الرسمية منذ سنة 1962 الى يومنا هذا.
- أهم القوانين في جميع الميادين : قانون العقوبات، الاجراءات الجزائية، القانون المدني .....
- معلومات قانونية دولية: جميع المعاهدات والاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف الجزائر.
- الفقه القضائي: يحتوي على جميع النصوص المنشورة في المجلات القضائية.
- أحداث قانونية: حول المشاريع الجديدة للقوانين المعدلة وكل معلومة قانونية أو قضائية جديدة.

3-1/ الجدول التحليلي والخريطة القضائية:

الإحصائيات هي ذلك العلم الذي يقوم على جمع البيانات وتبويبها وترتيبها ثم تحليلها، فهـــو بـــذلك يعتبر الأرضية لاتخاذ قرارات سديدة، فلم يكن غريب على مديرية عصرنة العدالـــة علـــى انـــشاء برنامج احصائي موجه خصيصا الى المسيرين القائمين على تنظيم القطاع.

هذا البرنامج سمي بالجدول التحليلي Tableau De Bord Analytique لأنـــــه يعرض في آن واحد قراءة حقيقية وشاملة للخريطة القضائية الحالية ومؤشرات تحليلية للتطور فـــي نفـــس الوقت، فهو يعتبربذلك وسيلة فعالة لإضفاء عقلانية أكبر على سياسة الدولة اتجاه قطاع العدالة.

والبرنامج هو صورة شاملة للقطاع من خلال:

1-خريطة قضائية وخريطة عقابية يستغل على المستوى المحلي في كل مجلس قضائي وكـــل مؤسسة عقابية.

2-كما يوجد برنامج وطني على مستوى الوزارة يعتمد على تقنية أنظمة الاعلام الجغرافية.

ثانيا قسم المشاريع في طور الإنجاز:

2-1 / الشبكة القطاعية للإعلام الآلي:

يعتبر هذا المشروع الذي هو في مراحله النهائية أكبر مكسب للجزائر بصفة عامة وللعدالـــة بصفة خاصة نظرا لان الجزائر من بين الدول القليلة التي تسعى لانجاز مثل هذه المـــشاريع مـــن ناحية ومن ناحية أخرى لأن المشروع يزود قطاع العدالة بوسيلة مؤمنة لضمان الـــسير و التبـــادل الفوري للمعلومات، كما انه الوعاء الفيزيائي لكل التطبيقات التي يجرى تنميتها وتطويرهـــا علـــى مستوى الوزارة. فلا يمكن التحدث على برامج معلوماتية في غياب هذه الشبكة.

والشبكة تهدف كذلك الى خلق مايسمى بالجهات القضائية الافتراضية التي ينجر من انشائها الـــشباك الافتراضي الموحد الذي يعمل على تقريب الادارة من المواطن وكسر طـــابورات الانتظـــار فـــي مجالسنا القضائية ومحاكمها.

كما أن الشبكة القطاعية للإعلام الآلي أداة عصرية لفك العزلة والقـــضاء عليهـــا بـــبعض الجهات القضائية والمؤسسات العقابية النائية بواسطة المحاضرات ,الاجتماعات وسماع المحبوســـين عن بعد.

والشبكة القطاعية للإعلام الآلي عبارة عن اتحاد واتصال شبكات محلية على مستوى كل جهة قضائية بمجموع 36 مجلس قضائي 192 محكمة و 21 ملحق وكل مؤسسة عقابية بمجموع 127 مؤسسة، بالاضافة الى الادارة المركزية، المحكمة العليا، مجلس الدولة، المدرسة العليا للقضاء، المدرسة الوطنية لكتاب الضبط والمفتشية العامة وإدارة السجون.

2-2/ تطبيقة الجمهور العقابي:

يدخل هذا البرنامج ضمن اصلاحات قطاع السجون التي جاءت بها اللجنة الوطنية لإصلاح قطاع العدالة، لأنه يمكن من تحسين تسيير المساجين، وذلك بتحديد مسار كل مسجون من أسباب وظروف حبسه، مرورا بسلوكه أثناء فترة الحبس إلى غاية إطلاق سراحه. فهو يسهل بذلك إعداد وتسير ومراجعة "برنامج المكافئة على حسن السيرة" والذي يرمي إلى تأسيس وتطوير طرق الرجوع إلى الإفراج المشروط والحرية النصفية أو أعمال الورشات.

والبرنامج ينقسم إلى:

1- معلومات حول السجين والقضية التي أدين بها مثل(الحالة المدنية، الصفات والسمات، رقم القضية، التهمة، الحكم.....) يتم تحصيلها على مستوى كتابة الضبط القضائية.

2- معلومات حول ممتلكات المسجون المادية التي تكون بحوزته أثناء فترة السجن، والتي يتم تحصيلها بمكتب كتابة الضبط المحاسبية.

3- الحيازة: أي معلومات حول (رقم القاعة،وعدد المسجونين المتواجدين بها،....) يتم تحصيل هذه المعطيات على مستوى مكتب الحيازة.

4- الأعمال والتكوين وهي معطيات حول التكوينات التي يتلقاها المسجون خلال مدة السجنوالأشغال التي يتعلمها داخل المؤسسات أو خارجها، يتم تحصيلها على مستوى مكتب التكوين.

5- الزيارات وهي جميع المعطيات الخاصة بكل الزائرين الى المؤسسة العقابية، يتم تحصيلها على مستوى مكتب الزيارات.

6- العيادة وتحتوي على معطيات الملف الطبي لكل سجين ، يتم تحصيلها على مستوى العيادة.

إذن فإن البرنامج يضاهي في أهميته برنامج تسيير ومتابعة الملفات القضائية الذي سأتحدث عنه في النقطة التالية.

2-2/ تطبيقة الملف القضائي.

يعتبر من أكبر المشاريع التي تسعى وزارة العدل لتحقيقه لأنه يمس روح العمل القضائي_فهو برنامج يهتم بالمتابعة المعلوماتية للملفا ت القضائية من تاريخ ايداع الملف الى غاية النطق النهائي بالحكم، فهوإذا يتكفل بجانب خاص ومعقد من اجراءات ووثائق ونشاط قضائي.

إن الهدف الاساسي لهذا البرنامج هو الوصول به الى نفس النتائج التي تم تحقيقها على مستوى برنامج صحيفة السوابق العدلية و بالتالي الوصول الى عدالة قريبة من المواطن.

وفيما يلي سنقدم نموذج على تسير ملف جزائي منذ دخوله الى المحكمة ومرورا بجميع اللاجراءات الى غاية صدور حكم فيه، ثم سنسجل استئناف في هذا الحكم ونتبع الملف الى غاية صدور قرار من المجلس القضائي (عرض تطبيقي لتطبيقة متابعة الملف القضائي).

الخاتمة

إن المشاريع السالفة الذكر تتميز بطموح كبير نظرا لانها تتكفل بقطاع في غاية الاهمية بالنسبة للدولة والمواطن، هذا القطاع الذي يتميز بجانب كبير من الاجراءات المعقدة والوثائق المترابطة،ولبلوغ الآفاق المرجوة من هذه المشاريع لابد علينا كقضاة،كتاب ضبط ،موظفي إعادة التربية وتقنيين السهر علىإثراء هذه المشاريع وذلك عن طريق:

1-إتباع خطة لتامين وسائل الإعلام الآلي: من جهة الأجهزة والوسائل ومن جهة أخرى الأنظمة والبرمجيات.

1-1 أجهزة الاعلام الالي:

مع انطلاق المشاريع السالفة الذكر ستصبح الشاشة التي في مكتبك الاداة الاساسية لاتمام مهامك على احسن وجه لانها ستؤدي دور السجل و الملف الذي إعتدت العمل عليه , وبالتالي فان أجهزة الاعلام الالي ليست مجرد الات كاتبة كما يتصور البعض وانما الاداة الضرورية التي لايمكنك الاستغناء عنها، لذا لابد من المحافضة عليها وذلك ب:

- استعمال المموج الكهربائي(Onduleur) استعمال أمثل والحفاظ عليه.
- السهر على تنظيف أجهزة الإعلام الآلي خاصة لوحة المفاتيح والفأرة.
- الحفاظ على الشبكة الداخلية للإعلام الآلي سواءا المآخذ أو الأوقية لأن العيب الأساسي للاسلاك هو انها إذا مامدت وركبت أصبح من الصعب إعادة تركيبها دون بذل الجهد ومضايقة المستخدمين.

1-2 الانظمة والبيانات:

أولا الأنظمة: ونقصد بها هنا أنظمة الاستغلال أي البرامج المسؤولة على تشغيل الحاسوب، فرغم التماسك والحماية الذي تتميز بها إلا أنها لاتستطيع حماية نفسها من المستعمل (الانسان) رغم مجهودات المبرمجيين الكبيرة للحماية المطلقة لهذه الانظمة، والمستعمل قد يتسبب بقصد أو دون قصد في تخريب هذه الانظمة وذلك ب:

- تثبيت أي برنامج يجده في الاقراص المضغوطة دون معرفة أثاره على النظام.
- حذف ملفات ومجلدات النظام دون معرفة دورها.
- بعض المستعملين يسعى الى اختراق الانظمة لاثبات قدراته أو للتمتع بالمشاكل التي يسببها للأخرين خاصة ونحن نعمل على شبكة معلوماتية.
- عدم الاستعمال الدوري لبرامج الصيانة المرفقة مع النظام كتفحص و إعادة تجزئة الأقراص.
- عدم استعمال برامج مكافحة الفيروسات.
- اللجوء الى ربط الشبكة الداخلية بالانترنت: لان الانترنت فضاء كذلك للصراع بين الخير والشر. فهي تعج بالفيروسات[6] الموجهة خصيصا الى تخريب الانضمة والبرامج. ان الوقاية من الفيروسات القادمة من عالم الانترنت لايعني منع ربط الاجهزة المخصصة للعمل القضائي بالشبكة العالمية فحسب، وانما يتعداه الى عدم استعمال أي قرص مضغوط أو مرن، أو أي حامل فيزيائي للمعلومات القادمة من الانترنت.

[6] هي برامج صغيرة يتم تصميمها عمدا لكي تحدث آثار تخريبية بالحاسبات وتكون له القدرة الكبيرة على الانتقال السريع بين الحاسبات وتكون اما على شكل ملف مستقل بذاته أو ملتصق بأحد الملفات.

ثانيا البيانات:

ونقصد بها المعطيات التي نقوم بحفظها في قواعد المعطيات والتي تتم معالجتها عن طريق الحاسوب أو المشرع لتصبح معلومات وبالتالي فإن دقة المعلومات مرتبطة بدقة المعطيات، لهذا يتوجب علينا الحرص والتأكد على صحة المعطيات قبل إدخالها الى الحاسوب فوجود معطيات خاطئة داخل قواعد المعطيات يعني وجود خطأ في المعلومات المعالجة (استحالة استرجاعها أو احصائيات خاطئة لاتعكس النشاط القضائي) هذا بالنسبة للمستعملين المسؤولين على إدخال المعطيات.

أما بالنسبة للتقنيين فلا يخفى عليهم أن الاعلام الالي عملة ذات وجهين أو سلاح ذو حدين فمجهودات سنوات قد تضيع في أجزاء من اللحظات لذا يتطلب الحرص الدوري عل حفظ المعطيات في مختلف الاجهزة المخصصة لهذا الغرض (أقراص مغناطيسية، أقراص مضغوطة، أقراص صلبة...) وفي أماكن آمنة للرجوع اليها في حالة العطب.

2- المساهمة في تطوير البرامج:

إن برامج الاعلام الالي تبدأ كفكرة ضعيفة لتتدرج نحو الافضل، فكبريات المؤسسات العالمية اليوم في الإعلام الآلي بدأت بأنظمة ضعيفة لتتحول مع مرور الزمن الى أنظمة لاتكاد أي مؤسسة أو أي شخص الاستغناء عنها، وان فضل تطورهذه الانظمة والبرمجيات لايعود الى المبرمجين وفقط، وانما الى كل مستعمل قدم نقدا بناءا لاثراء هذه البرامج، فشركة مايكروسوفت العالمية مثلا تقوم بعملية اختبار نظامها المشهورWindows على مجموعة من المستعملين واحصاء أرائهم قبل إخراج النسخة النهائية.

وهكذا وبالرغم من الانتصارات التي قدمتها هذه الشركة الا أنها لاتزال تسعى إلى الوصول إلى نظام مثالي أو أقول قريب من المثالي.

لذا يتطلب منا عند تعاملنا مع هذه البرامج المسطرة بوزارة العدل عدم السعي إلى الاجهاض المبكر لها وذلك بعدم تقديم الاقتراحات أو الانتقادات البناءة.

وللوصول الى الغايات والاهداف وتفادي العراقيل والمشاكل السالفة الذكر سيتم انشاء مصالح للاعلام الالي على مستوى كل جهة قضائية تسهر على السير الحسن لانظمة وبرمجيات الاعلام الالي وتلقي وتسجيل بصفة دائمة وضمنية كل الاقتراحات والتحسينات المستقاة من قبل القضاة، أمناء الضبط و موظفي إعادة التربية.